مجلة ضياء للدراسات القانونية ISSN 2710-7930 EISSN: 2800-0811
المجلد: 03 العدد: 02 السنة: 2021 الصفحات: 56-73

البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية

Bank cards as a tool for activating electronic commerce

د/ زايد محمد*
Zaid mohammed
المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر
University Center of Nour Bachir El-Bayadh , Algeria
mohammad34@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/11/13 تاريخ القبول: 2021/12/16 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

أدى ظهور التجارة الإلكترونية إلى خلق احتياجات مالية جديدة لا يمكن في كثير من الحالات تلبيتها بفعالية من خلال وسائل الدفع التقليدية، حيث يوجد العديد من البطاقات المحلية والدولية التي توفر خدمات الدفع والسحب الالكتروني وممارسة التجارة الالكترونية. مما سمحت هذه الوسائل باختصار الوقت والتكلفة وتحسين أداء البنوك بالمقارنة مع وسائل الدفع التقليدية.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بالبطاقات البنكية كإحدى أهم وسائل الدفع الإلكتروني وتقنيات العصر الحديث، وفي الأخير أوصت الدراسة بالتوسع في استخدام البطاقات وتوفير كافة التسهيلات الإدارية والقانونية والفنية، للاستفادة من مزايا وخدمات البطاقات في التجارة الإلكترونية.

كلمات مفتاحية: البطاقات البنكية؛ التجارة الالكترونية؛ نظام الدفع؛ المعاملات الالكترونية.

ABSTRACT:

The emergence of e-commerce has created new financial needs that in many cases cannot be effectively fulfilled by the traditional payment systems, that there are many local and international cards that provide withdrawal, electronic payment and practice e-commerce services. which allowed short time and cost and improve the performance of banks compared to traditional means of payment.

The aim of this study is to try to identify bank cards as one of the most important means electronic payment and techniques of the modern era. Finally, the study recommended expanding the use of cards, and providing all administrative, legal and technical facilities. To take advantage of the benefits and services of cards in e-commerce.

Keywords: bank cards; electronic commerce; Payment System; electronic Transactions.

* المؤلف المرسل: د/ زايد محمد

مقدمـــة:

تعتبر التجارة الالكترونية من أبرز التطورات الحديثة التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة، فبفضل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وظهور مفهوم العولمة التي مست الأنشطة التجارية والمالية أصبح اعتماد المبادلات التجارية في الجزائر ضرورة لا بد منها خاصة في ظل زيادة الطلب على التعاقد وانتشار المبادلات عن طريق التعاقد الالكتروني على المستوى العالمي وانتشار استعمال التكنولوجيات الحديثة، وفي ظل اعتماد البنوك والمؤسسات المالية على نظام الدفع الالكتروني في اغلب عملياتها. كان لا بد من اعتماد البنوك والمؤسسات المالية على هذا النوع من التجارة حتى تتمكن من مواكبة التطور التكنولوجي الذي وصل له العالم، والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها التجارة الالكترونية بل وأكثر من ذلك الاحتكاك بالمؤسسات الكبرى، إلا أن ذلك يتطلب تظافر الجهود بين مختلف المؤسسات المالية أو المتعاملين الاقتصاديين في التجارة الالكترونية، وتوفير الأطر التشريعية المنظمة لعمل التجارة الالكترونية والبنى التحتية الملائمة، فوسائل الدفع هي إحدى الآليات لتطوير التجارة الالكترونية في أي دولة، وذلك من اجل تسهيل التعاقد وإبرام الصفقات بين الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وسواء كانوا تجار أو غير ذلك.

ومن هذا المنطلق لقد تبنت الجزائر قانون التجارة الالكترونية سنة 2018، لمواكبة متطلبات العصر الحديث، حيث تتبع عملية التبادل الالكتروني للسلع والخدمـات بمرحلة ثانية ضرورية هي تسوية المدفوعات المترتبة عن هذه المبـــادلات أي تسديد المشتريات المنشاة عن طريق الويب بإرسال الصكوك عبر البريد أو تحويل رقم البطاقة الائتمانية عن طريق الهاتف أو الفاكس ولتسهيل نمو التجارة الالكترونية وخلق بيئة تجارية الكترونية متناسقة ومتكاملة ظهرت العديد من أدوات وأنظمة الدفع الالكتروني تسمح سواء للتجار أو المستهلكين أو المؤسسات المالية بإجراء العمليات المالية باستخدام أساليب دفع جديدة نذكر منها البطاقات البنكية، وهذه الأخيرة هي موضوع بحثنا.

كما تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على كل الجوانب المتعلقة بالبطاقات البنكية وواقع التعامل بها في ظل اتساع استعمالها كوسيلة من وسائل الدفع الحديثة، حيث أصبحت ضرورة حتمية مع ظهور الجائحة التي أصابت العالم والمتمثلة في فيروس كورونا (كوفيد 19). ويهدف البحث لتعريف بالطاقات البنكية وأنواعها وكيفية إستعمالها كأداة للدفع في التجارة الالكترونية، ومعالجة بعض المشاكل المتعلقة بها، ومن خلال ما سبق ولمعالجة الموضوع أكثر نقترح الإشكالية التالية: ما هو واقع وأهمية استخدام البطاقات البنكية من اجل تفعيل التجارة الالكترونية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

– يمكن إستخدام البطاقات البنكية في المعاملات التجارية لتطوير التجارة الالكترونية.

– البطاقات البنكية وسيلة من وسائل الدفع الحديثة تمكن من تسريع إبرام المعاملات التجارية.

– يرتبط مجال استعمال البطاقات البنكية حسب طبيعة المعاملات المطلوبة والمؤسسة المالية.

– ضرورة وفعالية سرعة العمليات المرتبطة بالدفع الالكتروني عن طريق البطاقات البنكية، مما يستوجب تبني التقنيات الحديثة لتلبية رغبات العملاء.

لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تفكيك وتحليل عناصر البحث ووصف واقع التعامل بالبطاقات البنكية ودورها في تنمية التجارة الالكترونية، بشكل يسمح بتحليل مختلف جوانب الموضوع واستكشاف المعلومات والهيئات المتدخلة في التجارة الالكترونية. وذلك باستخدام الأدوات والمراجع المكتبية من مقالات وكتب ومذكرات تعالج نفس موضوع البحث.

لمعالجة البحث من كل الجوانب قسمنا البحث إلى مبحثين أساسين وكل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب، فالمبحث الأول بعنوان ماهية البطاقات البنكية ونطاق استعمالها والمبحث الثاني يتضمن الإطار العملي والتنفيذي للبطاقات البنكية في المعاملات التجارية.

المبحث الأول: ماهية البطاقات البنكيـة ونطاق استعمالها

الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني كبديل لدفع الثمن عوضا عن الأساليب التقليدية يرقي المعاملات التجارية وخاصة المتعلقة بالتعاملات عبر

الانترنت، فكان لا بد وأن نشير لإحدى الوسائل الحديثة المستعملة والمتمثلة في البطاقة البنكية والتطرق لأهم جوانبها كما يلي.

المطلب الأول: مفهوم وأطراف البطاقات البنكيـة

تعتبر البطاقات البنكية ذات أهمية بالنسبة للأشخاص لأنها تساعدهم في إبراء ذمتهم المالية عند شراء منتوج أو تسديد فوترة وغيرها من الخدمات، لذلك وجب تعريفها ومعرفة أنواعها قصد معرفة مجال التعامل بها، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

1- تعريف البطاقات البنكية: هي بطاقة بلاستيكية بحجم بطاقة إثبات الهوية تقريبا صادرة عن مؤسسة مالية مصرفية تستخدم في تسوية المدفوعات عوضا عن النقود وكذلك بالسحب المباشر من الرصيد ويستطيع حاملها الاستفادة بالخدمات المالية والقروض الممنوحة.

حيث تمكن هذه البطاقة حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذات (ATM)، كما تمكنك أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو التلف.[1]

كما يمكننا تعريفها على أنها:

بطاقة صدرت برسم أو بغير رسم من مصدرها لاستعمال حاملها للأغراض التالية:

1- أي شيء له قيمة على أساس القرض (نقود- سلع- خدمات...).

2- شهادة أو ضمان لصاحبها تمكنه من الحصول على قرض و فتح حساب قرض مؤقت من اجل.

- استدانة مبلغ من المال أو كتابة شيك.
- السحب نقدا أو كتابة أمر بنقد أو شيكات سياحية.
- شراء سلع أو دفع الخدمات أو أي شيء ذو قيمة مالية

1- غنيم أحمد محمد، التسويق والتجارة الالكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 242، 243.

– تحويل الحسابات من حساب قرض أو حساب قرض مؤقت إلى حساب بطاقة قرض عليها عجز في سدادها أو حساب دين آخر كله أو بعضه للمحافظة على توازن فالبطاقات البنكية تأخذ شكل مستطيل وحجم صغير الذي يجعلها سهلة الحمل فهي تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، توقيع حاملها ورقمها واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحياتها[1].

2– أطراف البطاقات البنكية

تتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل " الدافع أو المشتري"، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات[2]. ومن هنا نستنتج أن عقد بطاقات المعاملات المتعلقة بالبنوك في إطار التعاقد تتكون من الأطراف الأساسية التالية:

أ– **الطرف الأول:** مصدر البطاقة وهو المخول قانونيا بإصدار البطاقة لحاملها ويقوم وكالة عنه بتسديد قيمة المشتريات للتاجر.

ب– **الطرف الثاني:** حامل البطاقة وهو الشخص الذي صدرت البطاقة باسمه أو خول باستخدامها وأخذ على نفسه الالتزام أمام مصدر البطاقة الوفاء بكل الواجبات التي تنشا عن استعمال البطاقة.

ج– **الطرف الثالث:** التاجر وهو الذي يبرم عقدا مع مصدر البطاقة بتقديم السلع والخدمات المتوافرة لديه المطلوبة من قبل العملاء حاملي بطاقة البنك الذي تم الاتفاق معه.

وتجدر الإشارة هنا، أنه قد يزداد عدد أطراف العقد إلى أربعه مثل البنك الوسيط بين المصدر الرئيسي للبطاقة وحاملها وقد يكون عدد أطراف العقد اثنين كما هو في البطاقات الخاصة بالمحلات التجارية الكبيرة.

1– أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، البطاقات البنكية، ط 1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1998، ص ص 43، 44.

2– الكيلاني محمود، التشريعات التجارية والالكترونية– دراسة مقارنة، الموسوعة التجارية والمصرفية، ط 1، المجلد الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 44.

د- المفوض في استخدام البطاقة: هو الشخص الذي يستخدم البطاقة سواء كان هو حامل البطاقة أم غيره وفي كلتا الحالتين تترتب آثار قانونية ومسؤوليات مالية وقد يكون:

- موظف شركة أصدرت البطاقة باسمها، تفوضه في استعمالها لأغراضها.
- قد يكون مستعمل البطاقة هو صاحبها الذي يكون له حساب بالبنك المصدر للبطاقة، ويكون مسؤولا عن تعويض مصدر البطاقة حسب الاتفاقية بينهما.
- قد يكون الشخص المخول باستخدامها ليس صاحبها الذي أصدرت باسمه ولكنه منح صلاحية استخدامها أي يعد وكيلا لحامل البطاقة في أي اتفاقية أو عقد بينه وبين التاجر كما لو كان إبرام العقد بين حامل البطاقة والتاجر.
- أما إذا كان مستخدم البطاقة يبرم عقدا مع التاجر لمصلحته فانه لا يعد طرفا في الاتفاق بين مصدر البطاقة و حاملها إذ انه لا يتوجب عليه بحال أن يدفع قيمة دلك العقد لمصدر البطاقة[1].

المطلب الثاني: حدود استعمال البطاقات البنكية في الدفع الإلكترونية

لقد وردت عدة تعريفات تتمحور معظمها حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع طبيعة الدفع في النظم التقليدية، فقد عرفت بأنها النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي الإلكتروني بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الورقية.

ويشير هذا النظام إلى أن عملية الدفع تتم إلكترونيا بدون استخدام الورق (النقد والشيكات والمستندات وغيرها)، فالعميل يقوم مثلا بدفع فواتيره، ونقل الأموال إلكترونيا، وطريقة الدفع الإلكتروني تتضمن خمسة متدخلين في العمليات التجارية وهم كما يلي:

- العميل أو الزبون (customer/payer/byer): وهو الطرف الذي يقوم بالدفع إلكترونيا لشراء السلع والخدمات.
- التاجر أو البائع (Merchant/Peyer/seller): وهو الطرف الذي يقوم باستقبال الدفعة الالكترونية من العميل.

1 - أبو سليمان عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص47.

– المصدر (Issuer): وهو المصدر لأداة الدفع الإلكترونية وقد يكون مؤسسة بنكية أو غير بنكية.

– المنظم (Regulator): وعادة تقوم الدوائر الحكومية بتنظيم عملية الدفع الالكتروني

– غرفة المقاصة الالكتروني (Automated Cleaning Machine House): وهي شبكة إلكترونية تنقل الأموال بين البنوك[1].

كما تعرف أنظمة الدفع الإلكترونية بأنها " نظام دفع يتم إلكترونيا بدلا من الورق(الشيكات)، ويستطيع من خلاله الشخص أن يحاسب على فواتيره إلكترونيا، أو يقوم بتحويل النقود إلكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص.

المطلب الثالث: إجراءات وأركان عقود البطاقات البنكية

يتعامل البنك (مصدر البطاقة) مع العديد من العملاء المتقدمين لطلب البطاقات فهو لا يستطيع أن يتعامل مع كل عميل بمفرده، مما استدعى هذا الأمر أن توجد صيغة موحدة لكل راغب في التعاون معه من الأفراد أو التجار.

حيث تمثل الاستمارة المقدمة من البنك المصدر للعميل الراغب في الحصول على البطاقة أو التاجر الذي يرغب الانضمام إلى نظام البطاقة. وتملأ البيانات من قبل الراغبين والموافقة على المواد المدونة بالصيغة لموحدة.

ولتبين مصداقية الاتفاق وإثبات فعاليته يتم هذا حسب الخطوات التالية:

أ– يبرم عقد بين البنك مصدر البطاقة وحامل البطاقة حيث يتفق الطرفان على الشروط والحد الأقصى للقرض الممنوح لحامل البطاقة وتحدد المسؤولية وفقا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين. فإذا استكمل الراغب في الحصول على البطاقة كتابة كافة البيانات والتوقيع على الطلب فانه يعد هذا إيجابا من قبله، أما القبول فهو متروك للبنك المصدر للبطاقة بعد دراسة الطلب بعدها يتم إصدار البطاقة باسمه ثم يبعثها له بريديا[2].

1– ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير عبد اللات، الصيرفة الإلكترونية، ط 1، دار وائل للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص ص 46، 47.

2– محمد توفيق سعودي، بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدمها، دار الأمين، مصر، 2009، ص 25.

بالإضافة إلى الإيجاب والقبول لابد من توفر العوض في العقد و ليس شرطا أن يكون العوض نقدا بل يتحقق بـ العمولة- الزيادة في النفع- التنازل عن بعض الحقوق...، ونتيجة لإبرام هذا العقد يصبح المصدر للبطاقة مسؤولا عن الوفاء بسداد قرض العميل حامل البطاقة عندما يبدأ حامل البطاقة استخدامـــها في شراء احتياجاته من السلع أو سحب نقد عيني.

ب- إبرام عقد بين البنك المصدر للبطاقة والتاجر الذي يرغب الانضمام إلى نظام البطاقة يلتزم التاجر بموجبه تقديم السلع والخدمات لحامل البطاقة حسب الشروط التي تنص عليها الاتفاقية.

فهذا العقد الذي يربط بين الطرفين، هو عقد رضائي ملزم للجانبين، يتطلب تنفيذا متتابعا حيث يلتزم التاجر بقبول البطاقة في الوفاء[1].

هذان العقدان ضروريان لإبرام عقد البطاقة لكن مزال لم تكتمل جوانب العقد إلا بتحقيق العقد الثالث والمتمثل في بدأ حامل البطاقة باستخدامها للحصول على رغباته من السلع والخدمات، حينئذ تكون قد اكتملت جوانب العقد وحقق الغرض المطلوب.

المبحث الثاني: الإطار العملي والتنفيذي للبطاقات البنكية في المعاملات التجارية

لقد أضحت وسائل الدفع الالكتروني أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني حيث تتم تسوية المعاملات الالكترونية عن طريق إلكتروني حيث لا وجود للأوراق النقدية أو التجارية فهي تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو الكترومغناطسية في تبادل المعلومات وتخزينها " كما عرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الالكتروني على أنه " كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية[2].

1- خشة حسيبة، وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري، رسالة ماجستير منشورة، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص ص82، 83.

2 - زواش زهير، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، كلية الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2011، ص 17.

المطلب الأول: أنماط البطاقات البنكية المستخدمة في الدفع

هناك عدة بطاقات بنكية تستعمل في الدفع من قبل الزبائن والمؤسسات وتختلف حسب اختلاف المؤسسات المنشئة لها وحسب الاستعمال والطلب، وهذا ما نستنتجه من خلال تنوعها كما يلي:

1- بطاقة الخصم الفوري (Debit Card):

يطلق على هذا النوع من البطاقات ببطاقة السحب المباشر وهي وسيلة إلكتروني للدفع الفوري وليس الدفع الآجل، وتعرف على أنها بطاقة بلاستيكية ممغنطة تصدرها البنوك التجارية أو مؤسسات مالية يستطيع حاملها عند استخدامها أن يحول مبالغ من حسابه لدى البنك التجاري إلى حساب المستفيد، سواء كان مطعما أو متجرا أو دائرة حكومية لدى نفس البنك، شرط أن تكون الجهة المستفيدة مشاركة في برنامج تحويل الأموال الإلكتروني في ذلك البنك أو المؤسسة المالية. ومن الواجب على العميل حامل هذه البطاقة أن يكون قد سبق له فتح حساب لدى البنك مصدر البطاقة ويكون الحساب جاريا[1].

ويشهد استخدام هذه البطاقات أعلى معدل نمو في وسائل الدفع الإلكترونية خاصة في الاقتصاديات المتقدمة مثلما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصرف الآلية.

2- بطاقة الائتمان (Crédit Card):

تعرف على أنها البطاقة التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان (قرض) ولهذه البطاقة أيضا مسميات منها بطاقة الإقراض والتسديد، بطاقة الإئتمان المتجدد. ويقوم هذا النوع من بطاقات الائتمان على مبدأ عدم الدفع المسبق لمصدر البطاقة، حيث يتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات لأجل محدد مع دفع آجل لقيمتها ويتم احتساب فائدة مدنية على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر لأنها تعتبر إقراضا مقدما من المصارف[2].

1- محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، ايتريك للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 17.

2- القضاة فياض، مسؤولية البنوك عن استخدام الكمبيوتر كوسيلة وفاء، ورقة مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، كلية الشريعة والقانون، جامعة دبي، من 01- 03 جويلية 2000، الإمارات العربية المتحدة، ص 05.

3- بطاقة الصرف البنكي (Charge card):

وهذه البطاقة تختلف عن البطاقة الائتمانية في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك في خلال الشهر الذي جرى فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر)، ولها عدة مسميات، البطاقة على الحساب، أو بطاقة الدفع الشهري، أو بطاقة الائتمان المتجددة، أو بطاقة الوفاء المؤجل، (وتعتبر أميركان إكسبريسAmerican Express) (وداينر كلوب Diner's Club) من أهم المؤسسات المصرفية الكبرى المصدرة لهذا النوع من البطاقات ضمن الحد الأقصى المسموح به للعميل في البطاقة .ويتقاضى البنك عادة عمولة سحب مقدارها 4%، وفي حالة التأخر في الوفاء يتحمل صاحبها فائدة أو غرامة تأخير تحدد نسبتها مسبقا، وعند المماطلة بالدفع تسحب منه البطاقة وتلغى عضويته، ويلاحق قضائيا.

4- البطاقة الذكية (Smart card):

البطاقة الذكية واحدة من آخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات التي احتضنتها الصناعة المصرفية الإلكترونية، تحتوي بطاقة" Smart Card "على شريحة إلكترونية مدمجة في بطاقة شبيهة في حجمها ببطاقة الدفع البلاستيكية الممغنطة، تخزن على هذه الشريحة المعلومات الإلكترونية وبعض البرامج المحمية ببعض أنظمة الحماية المتطورة، وتشكل البطاقة الذكية مع القارئ نظاما متكاملا لخدمة كثير من التطبيقات المختلفة[1]، ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات مختلفة منها:

- تحويل البطاقة الذكية إلى حافظة نقود إلكترونية.
- تحويلها إلى بطاقة تعريف الهوية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومية.
- تستخدم في تأمين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات.

1- غندور غسان فارق، طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، عدد01، سوريا، 2012، ص 580.

وكمثال واضح على البطاقات الذكية، نجد بطاقة موندكس" Mondex Smart Card" التي ظهرت عام 1999، وهي منتج لمؤسسة ماستركارد العالمية، وتكتسب القبول على الإنترنت وفي موقع السوق العام[1].

وفي الأخير تعتبر البطاقات الذكية كجهاز تحكم إذ أنها تجعل المعلومات العملية والشخصية متاحة فقط لمستخدمين محددين، وتمكن العملاء من الشراء وإمكانية نقل المعلومات الضرورية للمتعامل الأخر[2].

المطلب الثاني: سبل الدفع الالكتروني بالبطاقات البنكية في الجزائر

إن الحديث عن التجارة الالكترونية في أي دولة يفرض وجود قطاع بنكي عصري يوفر وسائل الدفع الالكترونية المتطورة، وعلى الرغم من كون استخدامات التجارة الالكترونية في الجزائر لم تتعدى المستوى البدائي (الدفع عند التسليم) ولم تصل إلى المستوى الثاني (الدفع الفوري الالكتروني). كما أن مصطلح الدفع الالكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويلات الالكترونية للأموال، الشيك الالكتروني والدفع بالنقود الالكترونية[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر قد رخصت بالدفع الالكتروني منذ سنة 2016 لعدة بنوك ومؤسسات مالية، منها ستة بنوك عمومية وخمسة بنوك خاصة[4].

1- الموزعات الآلية للنقود ونهائيات الدفع الالكتروني:

1- زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 85.

2- لرجان وريدة، قلال مريم، ضرورة مواكبة وسائل الدفع الالكتروني لتطورات العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، عدد 04 سبتمبر، الجزائر، 2018، ص 96.

3- البيومي عبد الفتاح الحجازي، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2001، ص 25.

4- آيت شعلال نبيل، البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة/ باتنة، عدد 04 ديسمبر، الجزائر، 2019، ص 14.

إن من بين التقنيات الحديثة التي وفرتها المصارف الجزائرية لدعم توجهها نحو الصرفة الالكترونية موزعات آلية للنقود DAB ونهائيات الدفع الالكترونيTPE وان الموزعات الآلية للنقود هي عبارة عن أجهزة وآلات أوتوماتيكية تستخدم للسحب عن طريق البطاقات الالكترونية، تثبت خارج المصرف الذي يمولها بالعملة الوطنية، أما مسؤولية صيانة هذه الأجهزة وتسييرها فتتكفل بها SATIM [1] وقد قامت البنوك الجزائرية مؤخرا بتطوير كبير لشبكات السحب الالكتروني من خلال نشر الموزعات الآلية للأوراق النقدية في كافة التراب الوطني.

2- البطاقات البنكية الدولية المستعملة في التجارة الالكترونية:

إسهام البطاقات الالكترونية في التجارة الالكترونية لا جدال فيه، فالسبيل الشاسع لتسوية مدفوعات هذه التجارة مباشرة عبر الإنترنت هي البطاقة الائتمانية، إلا أن البطاقات البنكية المتوفرة حاليا في الجزائر غير قابلة للتعامل على المستوى الدولي، لكنها فاتحة لانطلاق التجارة الالكترونية في بلادنا[2]، فقد حاولت بعض البنوك الجزائرية إضفاء طابع الدولية على بطاقتها البنكية وقامت بإصدار هذه الأخيرة بترخيص من الشبكات العالمية AVIS وإن مجرد حمل البطاقة لشعار الهيئات الدولية سيمكن المستهلك الجزائري من التسوق عبر الانترنت بكل حرية وتسديد قيمة مشترياته لأي مكان في العالم ومن بين هذه البنوك التي شرعت في تقديم البطاقات المقبولة على المستوى الدولي: القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي ويعتبر القرض الشعبي الجزائري أول من اصدر بطاقة الفيزا في الجزائر، وقام بوضع الموزعات آلية للنقود ونهائيات للدفع الالكتروني في المطارات والفنادق تقبل هذه البطاقات الدولية، وتمكن السواح من سحب مبالغ المالية بالعملة الوطنية بمجرد وصولهم الجزائر[3].

المطلب الثالث: المنظمات العالمية والمؤسسات المالية الدولية المصدرة للبطاقات البنكية

1 - SATIM: Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires & de Monétique.(شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك)

2- محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 74.

3- محمد إبراهيم عبد الرحيم، نفس المرجع، ص 75.

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية[1]. وتنقسم بطاقات الائتمان تبعا لجهة إصدارها إلى فئتين كما يلي:

1- المنظمـات العالمـية.

أ- فيزا كارد (Visa card):

تعد منظمة فيزا هي صاحبة الترخيص (الامتياز) للبطاقات المصرفية التي تحمل اسم "**Visa card**" وهي لا تقوم بإصدار هده البطاقات وإنما ترخص للبنوك الراغبة في إصدار البطاقة(Visa) حسب الاتفاق المبرم بينها وبينهم. وتمنح منظمة الفيزا العالمية تراخيص إصدار ثلاثة أنواع من بطاقاتها:

- **بطاقة الفيزا الفضية:** وهي ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا وتمنح لأغلب العملاء وتوفر لحاملها الخدمات كالسحب النقدي من البنوك أو أجهزة الصراف الآلي والشراء من التجار...الخ.

- **بطاقة الفيزا الذهبية:** وهي ذات حدود ائتمانية عالية وتمنح للعملاء ذوي الكفاءة المالية العالية وتمنح لمستخدميها إضافة إلى الخدمات السابقة الذكر خدمات أخرى دولية فريدة كأولوية الحجز في مكاتب السفر والفنادق والتامين الصحي، الخدمات القانونية.

- **بطاقة الفيزا إلكترون:** وتستخدم في أجهزة الصراف الآلي الدولية أو في الأجهزة القارئة للشريط المغناطيسي.

ب- ماستر كـــتارد (Master card):

هي ثاني اكبر شركات البطاقات الائتمانية في العالم ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت مقبولة لدى أكثر من9.4 مليون محل تجاري وقد امتد انتشار الشركة عن طريق أعضاء من كبار الموزعين في العالم مثل - Access Auro وتدعم شركة Master شركة Europ An بنسبة 15 % [2].

1- أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المبشر من الرصيد، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003، ص 33، 34.

2- بن عمارة نوال، وسائل الدفع الالكترونية (أفاق و تحديات)، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 15- 16 مارس 2004، الجزائر، ص 05.

2- المؤسسات المالية الكبرى

أ- الأمريكان اكسبريس (Americana express):

من المعروف أن الأمريكان اكسبريس بنك و مؤسسة مالية كبيرة فهي التي تشرف مباشرة عن عملية إصدار البطاقات دون أن تمنح تراخيص إصدار البطاقات لأي بنك أو مؤسسة مصرفية أخرى ولا تلزم حملة بطاقتها فتح حسابات مصرفية لديها أو في فروعها ويكفيها أن تتعرف على مقدار الملاءة المالية للعميل لكي تقوم وفق معايير ائتمانية تناسب سياستها بإصدار البطاقة لمن تقبلهم من المتقدمين للحصول عليها وتصدر الأمريكان اكسبريس ثلاث أنواع من البطاقات.

- أمريكان اكسبريس الخضراء: هي بطاقة لعامة الناس وتمنح للعملاء من دون الملاءة المالية وتحدد تسهيلاتها الائتمانية الممنوحة للعميل سقف ائتماني معين.

- أمريكان اكسبريس الذهبية: تمنح للعملاء الدين يتمتعون بملاءة مالية عالية وتتميز بكون تسهيلاتها للعميل غير محدودة بسقف ائتماني معين.

- أمريكان اكسبريس المالية: هدا النوع تصدره الشركة بدون أن تمنح تراخيص إصدارها لأي مصرف أو مؤسسة أخرى.

ب- الدينرز كلوب (Diners-club):

هي من شركات البطاقات الائتمانية الرائدة في العالم على الرغم من صغر أعداد حملة بطاقاتها وبلغ عددها سنة 1990 حوالي 609 مليون بطاقة مقبولة حيث تتميز هده البطاقة بمرونة معاملاتها وتصدر الدينرز كلوب ثلاث أنواع من البطاقات هي:

- بطاقة الصراف البنكي لكافة العملاء.
- بطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال.
- بطاقة خاصة بالتعاون مع الشركات الكبرى[1].

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن البطاقات البنكية هي عبارة عن بطاقات ممغنطة يدون عليها إسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها، كما

1- بن عمارة نوال، المرجع السابق، ص 06.

تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات، بذلك تسهل المعاملات التجارية[1].

خاتمة:

إن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة التي تسهل المعاملات الخاصة بتبادل او اقتناء السلع والخدمات، وكذلك تسديد الديون. فلقد سمح التطور التكنولوجي بإبداع وسائل دفع حديثة منها البطاقات البنكية، والتي تولدت عن تطور شبكة الإنترنيت وبروز التجارة الإلكترونية، مما سمحت هذه الوسائل باختصار الوقت والتكلفة وتحقيق مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها، ولكن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب فقد حملت في طياتها عدة مخاطر تهدد المعاملات التجارية الالكترونية.

ولحسن الحظ أدركت البنوك الجزائرية حتمية تحسين خدماتها لاسيما وسائل الدفع التي لا تحتل في الاقتصاد الجزائري المكانة والأهمية التي تتسم بها في الدول المتقدمة، لذلك فأمام النظام المصرفي الجزائري الكثير من الأعمال والخطوات الواجب إتباعها لإعادة الاعتبار لوسائل الدفع، وإدخال ثقافة وسائل الدفع الحديثة، حتى تتخلص من الطابع النقدي الذي يميز هذا المجتمع، فقد تميزت سنة 2006 بإنطلاق عدة مشاريع في إطار تحديث وسائل الدفع في الجزائر، وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع التي تغني عن حمل واستخدام السيولة النقدية في عمليات الشراء، ثم الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة، والمقاصة الإلكترونية، ويمكن القول بأن الجزائر بدأت تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع لدفع عجلة التجارة الاليكترونية في المستقبل.

وعلى ضوء ما سبق التوصل إليه من خلال هذا البحث، ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لإثراء الموضوع:

– ضرورة إعلام العملاء بخدمات الدفع الالكتروني التي تتماشى مع حاجاتهم، مما يسمح باستعمال البطاقات البنكية في الدفع عند اقتناء السلع أو الخدمات.

1– بورايو هاجر أميرة، واقع إستخدام البطاقات البنكية في الجزائر – دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، عدد 18 جوان، الجزائر، 2018، ص 368.

– يجب على البنك وضع ضوابط وآليات للرقابة على استخدام البطاقات البنكية وذلك لتجنب المخاطر التي تنجم عنها، ومراجعة السياسات والإجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم.

– يجب مراعاة البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الالكتروني، وذلك بسن القوانين العقابية الردعية التي تكفل حماية حق استعمال البطاقات البنكية في الدفع الالكتروني.

– عصرنة وإعادة هيكلة البنوك والمؤسسة المالية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حتى تتماشى مع متطلبات العصر في مجال إستعمال البطاقات البنكية لاقتناء السلع أو الخدمات.

– يجب تطوير الخبرات وتكوين العنصر البشري والاستعانة بالخبرة الدولية والاستشارة الدولية في مجال المصرفية، والتدريب على استخدام أحدث الأنظمة البنكية والإعلام الآلي.

– ضرورة وضع سياسة إعلامية وتسويقية وحوافز من طرف البنوك، من شأنها تشجيع على استخدام البطاقات لدى المستهلكين، من أجل تلبية رغباتهم في اقصر مدة ممكنة.

قائمة المراجع:

أولا– الكتب:

– أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، البطاقات البنكية، ط 1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1998.

– أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المبشر من الرصيد، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003.

– البيومي عبد الفتاح الحجازي، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2001.

– الكيلاني محمود، التشريعات التجارية والالكترونية– دراسة مقارنة، الموسوعة التجارية والمصرفية، ط 1، المجلد الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

– محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.

– محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، ايتريك للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

– محمد توفيق سعودي، بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدمها، دار الأمين، مصر، 2009.

– ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير عبد اللات، الصيرفة الإلكترونية، ط 1، دار وائل للنشر، القاهرة، مصر، 2000.

– غنيم أحمد محمد، التسويق والتجارة الالكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

ثانيا– المقالات:

– آيت شعلال نبيل، البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة/ باتنة، عدد 04 ديسمبر، الجزائر، 2019.

– بورايو هاجر أميرة، واقع إستخدام البطاقات البنكية في الجزائر – دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، عدد 18 جوان، الجزائر، 2018.

– لرجان وريدة وقلال مريم، ضرورة مواكبة وسائل الدفع الالكتروني لتطورات العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، عدد 04 سبتمبر، الجزائر، 2018.

– غندور غسان فارق، طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، عدد01، سوريا، 2012.

ثالثا – الأطروحات والمذكرات:

– زواش زهير، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، كلية الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2011.

– زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

– خشة حسيبة، وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري، رسالة ماجستير منشورة، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

رابعا– المداخلات:

– القضاة فياض، مسؤولية البنوك عن استخدام الكمبيوتر كوسيلة وفاء، ورقة مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، كلية الشريعة والقانون، جامعة دبي، من 01– 03 جويلية 2000، الإمارات العربية المتحدة.

– بن عمارة نوال، وسائل الدفع الالكترونية (أفاق و تحديات)، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 15– 16 مارس 2004، الجزائر.